الخيار العسكري وسد النهضة

محمد أبو الغيط

مع كل محطة تعثر لمفاوضات سد النهضة، تنطلق صيحات تحريض مصرية على اتخاذ الخيار العسكري فوراً، وذلك للمفارقة، مما يُجمع عليه مؤيدون للنظام ومعارضون له، من باب الإفراط في الثقة أو الحماسة أو المزايدات.

من حيث المبدأ، يجب نقاش المسألة، على أرضية القدرة السياسية لا العسكرية. صحيح أن الجيش المصري، حسب تقارير عدة، يملك بالفعل ما يمكّنه من قصف السد، سواء عبر قنابل خارقة للتحصينات الخرسانية، أو عبر صواريخ «كروز سكالب»، فضلاً عن استعراض تم أخيراً لقدرات التزوّد بالوقود في الجو لطائرات الرافال، إلا أن السؤال الأهم هو: ماذا بعد الضربة؟

كأن من يتساهلون مع هذه الدعوات يتصورون القصة ستنتهي بتحوّل السد ركاما. لا، هذه ستكون البداية الحقيقية. أولا على الصعيد الإثيوبي يتجاوز مشروع السد كونه فخرا قوميا تحول مركز خطاب تعبوي شعبوي بلا حدود. أبسط متابعة للصحافة الإثيوبية ولحسابات المعلقين الإثيوبيين على «تويتر» تُظهر موجةً جارفةً من العداء لمصر، وتحميلها كل تراكمات التاريخ الإثيوبي. مصر هي سبب تخلف إثيوبيا وفقرها 120 عاماً، كما قال الكاتب الإثيوبي ميكونين كاسا. على سبيل المثال. سيكون رد الفعل الإثيوبي جنونيا، سيتم تصعيد أشد الحكومات يمينية، وسيصبح الهدف الإثيوبي الأزلي هو بناء سدود، بل قالت افتتاحية أحد المواقع الإثيوبية إن مصر تتفوق علينا في معايير القوة العسكرية، ولكن لو ضربوا السد فسيبني كل فلاح إثيوبي سدًا على رافد النيل المارّ بأرضه!

وسيكون رد الفعل الأفريقي طرد مصر من كل المنظمات الأفريقية، وترسيخ صورتها مستعمرا إمبرياليا، تسعى دول المنبع للفكاك منه. هل ستدمن مصر بعدها تكرار الضربات في العمق الأفريقي لإثيوبيا وغيرها؟

على المستوى الدولي، أقل الأضرار هرب السياحة والاستثمار من بلدٍ تحول إلى منطقة نزاع. والأهم رد فعل الدول الكبرى غير المؤكد. من الوارد فعلا أن يتم تمرير الحدث بإدانة رمزية لا أكثر، على طريقة العقوبات ضد باكستان والهند بعد تجاربهما النووية، أو العمليات التركية في العراق. ولكن ليس من المستحيل أيضاً أن يحدث سيناريو شبيه بحصار العراق وصدّام حسين بعد غزو الكويت، وهو الذي كان صديق الغرب الأقرب، قبل ذلك بسنوات قليلة.

وفي هذا السياق، مما يحسب للنظام المصري سياسته العسكرية المحافظة، فلم يشارك في حرب اليمن، على الرغم من كل الإغراءات والضغوط السعودية والإماراتية، وتجاهل تماماً مخرجات «قمة الرياض» عام 2017، عن تشكيل قوة لمكافحة الإرهاب في سورية. ولاحقا، انسحب من مشروع التحالف الخليجي الأميركي الموجه ضد إيران. حتى موقفه التصعيدي في ليبيا، أخيراً، يظل متحفظاً بالمقارنة بالموقف التركي. استعرضت تركيا لقاً، رئيس أركانها مع ضباط أتراك في قاعدة على الأراضي الليبية، ولم ترد مصر بالمثل.

قد يأمل معارضون أن تؤدي ضربة عسكرية ضد إثيوبيا، بشكل ما، إلى زعزعة النظام. لكن التاريخ يخبرنا بالعكس تماما. وستمثل هذه الضربة رفعا آزليا لأسهم النظام الشعبية، نجحت أو فشلت! سيكون هذا استدعاءً للحظة شحن قومي هائلة، تشبه العدوان الثلاثي في 1956 أو بناء السد العالي.

لا يعني كل ما سبق الاستبعاد المطلق للخيار العسكري، لكنه يعني أنه لا ينبغي طرحه مطلقاً، إلا حين يصبح الخيار الوحيد، وليس حتى آخر الخيارات. وقبله يجب استنفاد كل الخيارات السياسية، بما فيها التنازلات المؤلمة.

جوهر الخلاف مع إثيوبيا اليوم هو حول عقد اتفاق ملزم، وانتزاع اعتراف، ولو كان ضمنيا، منها باستمرار حصص المياه بعد اكتمال ملء السد. كل ما سوى ذلك سيكون ثمن تحمّله أقل من كلفة ضربة عسكرية. وفي النهاية، ما وصل بنا إلى هذه النقطة هو تراكم سياسات خاطئة عبر عقود، ولن ينجينا من تكرارها في المستقبل إلا سياسات طويلة المدى، تتجاوز الأنظمة إلى رؤى مؤسسيّة، وهي أسئلة لا تبدو إجاباتها حاضرة اليوم في الواقع المصري.

عثرات الديمقراطية أم محنة السلطوية؟

محمد أبو رمان

من الطبيعي أن تنتاب نخبة من المثقفين الإصلاحيين العرب هواجس تجاه الأزمة السياسية التي تمرّ بها تونس، جرّاء الخلافات الحالية بين أقطاب المعادلة السياسية، لكن ذلك لا يعني بالضرورة انتصاراً لخصوم الديمقراطية وأبناء «الدولة الأمنية» و«البوليسية»، الذين يتربّصون بأي تجربة ديمقراطية صاعدة، وكأنّها عدو لهم، يفرحون بأي انتكاسة تمرّ بها.

لم يقل أحدٌ إنّ الديمقراطية وصفة سحرية، وهي ليست أيضاً مجرّد انتخابات ولعبة سياسية، بل هي ثقافة يومية، وقواعد إنسانية تقوم على قيم سيادة القانون والمواطنة والقبول بالتعدّدية، والقبول بالأساليب السلمية في التفاوض والحوار لحل المشكلات، بديلاً عن الحلول الدموية أو الأمنية. هي إعلاء لقيمة الإنسان وكرامته وحريته وحقوقه قبل كل شيء، فهي جوهر عمل المثقفين الذين نعرفهم؟ لم يكونوا أول من دفع الثمن لاحقاً؟ فإذا كانت الديمقراطية قفزة في المجهول، فما هو تعريف السلطوية، إذاً؟ إنّها قفزة في مصير معلوم مرعب مجرّب.

حتى الأنظمة القمعية اليوم لم تعد تقبل بالنخب المثقفة، ولم تعدّ (تلك الأنظمة) تملك تلك الوعود والأحلام الأيديولوجية التاريخية، التي كانت تفسّر لنا (ولا تبرّر بأي حال)، انحياز بعض المثقفين إليها، لأنّ الأنظمة البوليسية اليوم لا تقبل إلّا المهرّجين فقط...

إدلب واحتمال المواجهة العسكرية

حيّان جابر

لا يمكن الحديث عن مستقبل سورية من دون التطرق لمستقبل المنطقة الشمالية، وإدلب تحديداً، والتي تتباين الآراء حولها وفقاً لكل مرحلة، نتيجة عوامل عديدة، منها عدم وضوح اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين الجانبين، الروسي والتركي، في مارس/ آذار الماضي، وفي ظل الخطاب الرسمي السوري المدعوم إيرانياً، وأحياناً روسياً، تجاه هذه المنطقة تحديداً، والتصعيد العسكري المتقطع من النظام ولحلفائه الطائفيين، وخصوصاً الإيرانيين، تجاه المنطقة، والتوتر العسكري والسياسي الروسي - التركي في ليبيا، ونتيجة التصعيد العسكري الروسي في إدلب من فصائل متطرّفة تحسب على المعارضة المسلحة، وبحكم سيطرة قوى متطرفة أو وجودها في إدلب، وأخيراً نتيجة ضبابية المشهد الدولي في سورية، وضعف التأثير السوري المعارض على مجريات الأمور.

وعليه، وقبل الحديث عن مستقبل الصراع في إدلب، لا بد من الإشارة إلى التوترات أو المواجهات العسكرية هي محصلة توترات وخلافات سياسية واقتصادية، وليس العكس، بالإضافة إلى هامشية الفعل السوري، داخلياً وخارجياً، وبالتالي هامشية القرار السوري الرسمي والمعارض في تصعيد المواجهة، أو حتى إنهائها. لذا فإن مستقبل الصراع السوري والتصعيد في إدلب اليوم هو حصيلة التوافقات أو الخلافات الدولية حول سورية، فإدلب اليوم بمثابة الحلقة الأضعف سورياً، ما يجعلها ميدان صراع شبه وحيد، لفرض رؤية كل طرف حول مستقبل سورية الاقتصادي قبل السياسي. ونظراً إلى تباين التوجهات الدولية تجاه سورية، يصعب التفاؤل باستقرار أوضاع إدلب في الأمد المنظور، بل يمكن القول إننا مقبلون على مراحل متعددة من التصعيد العسكري، تتبعها توافقات هشة لوقف إطلاق النار بشكل متكرّر ومتتابع في الأمد المنظور، وهو ما يدفع ثمنه المدنيون المقيمون في إدلب للأسف. والواضح، استناداً إلى خريطة اللاعبين الدوليين الفاعلين في سورية ومصالحهم، مدى تباين التوجهات والمصالح بينهم، كالرؤية الأميركية والروسية والتركية والإيرانية، وبشكل أقل رؤية الكيان الصهيوني والاتحاد الأوروبي، وتحديداً ألمانيا وفرنسا، فلكل منهم رؤيته الخاصة ومصالحه الاقتصادية المتضاربة مع مصالح الآخرين أو جزء منهم، كالرغبة الأميركية في حماية كيان كردي في المنطقة الشرقية، يضمن لها التحكّم بمستقبل سورية والمنطقة سياسياً، ويتيح لها نهب الجزء الأكبر من خيرات البلد النفطية. في مقابل المصلحة التركية في تقويض أي إمكانية لنزع كيان كردي مناوئ لها، ذي سلطات سياسية وسيادية مستقلة، ولو نسبياً، الأمر الذي قد ينعكس على أمنها الوطني ووحدة أراضيها. في حين تطمح تركيا إلى فرض هيمنتها الاقتصادية على سورية، وتحويلها إلى ورقة تجارية رابحة في يد السلطة التركية، لأهمية موقع سورية وتركيا الجغرافي في أي عملية اقتصادية ترمي إلى ربط الاقتصاد الأوروبي بالاقتصادات العربية عموماً، وهو ما يتناقض مع المصلحة الروسية الاقتصادية من سورية التي يرغب الروس في السيطرة عليها، لعرقلة هذا الربط الاقتصادي العربي - الأوروبي، لا سيما في شقه النفطي السائل والغازي. وهو ما يتطلب سيطرة روسية مباشرة على أهم المنافذ البحرية والبرّية السورية؛ وهو ما تحقق الجزء الأكبر منه، بالتوازي مع سيطرة سياسية مطلقة على حكام سورية، ما يهدّد التطلعات التركية من ناحية، ويتناقض كلياً مع الرؤية الإيرانية التي تعتقد أن لكل منها، وبحكم حاجة كل منهم للآخر من أجل بسط نفوذه في سورية، كحاجة روسيا وتركيا لتعاونهما معاً، مجمل هذه القوى، ذات المصالح والرؤى المتناقضة بشأن سورية، وأحياناً حول قضايا وملفات أخرى خارجها، إلى جملة من العوامل التي تكبح تفجر الصراع المباشر والحاسم فيما بينها، ولو مرحلياً، كطول الصراع في سورية، وتعاظم حجم الخسائر الناجمة عنه لكل منها، وتعدد المشكلات والصعوبات الذاتية لكل منها. وبحكم حاجة كل منهم للآخر من أجل بسط نفوذه في سورية، كحاجة روسيا وتركيا لتعاونهما معاً، نظراً إلى سيطرة كل منهما على جزء كبير ومهم من القوى السورية الفاعلة على الأرض، ونسبية سيطرتهما على جزء من المجتمع السوري ذاته، وحاجة تركيا وروسيا لإيران، بحكم تغلغل مليشياتها وعناصرها داخل بنية المجتمعي السوري، قسرياً أو طبيعياً (لا فرق). ونتيجة الحاجات الروسية والتركية والإيرانية إلى حد أدنى من القبول الأميركي القادر على ضرب أي توافق فيما بينهم، لما تملكه الولايات المتحدة من ملفات مهمة لكل منهم خارج سورية، ولتحكّمها بقرار قوات سورية الديمقراطية (قسد) وتوجهها. وأخيراً، نتيجة الخشية الكامنة لدى كل من الأطراف من تحالف الآخرين عليه، كتحالف تركي روسي أميركي لإخراج إيران، في مقابل خشية روسيا من تحالف تركي أميركي يستهدفها ويغرقها في مستنقع سوري لا نهاية له، وربما؛ وإن كان مستبعداً الآن؛ فلم لا نشهد تحالفاً روسياً صينياً اقتصادياً وعسكرياً قد يخرج أميركا من المعادلة السورية، وربما العراقية أيضاً، بتوافق إيراني وتركي، أو بتوافق أحدهما وإخراج الآخر أيضاً.

> تخضع القوى المتصارعة في سورية لعوامل تدفعها إلى التصادم أحياناً، وإلى جملة من المخاوف والترهل الذاتي

إذاً تخضع القوى المتصارعة في سورية لعوامل تدفعها إلى التصادم أحياناً، وإلى جملة من المخاوف والترهل الذاتي الذي يدفعها إلى التوافق على حد أدنى غالباً، ما ينعكس ميدانياً في توازنات هشة شبه مستقرّة، يحرص الجميع على عدم تفجّرها، تماماً كما يحرصون على عدم استقرارها وثباتها، ففقدان الثقة والتوافق فيما بينهم جميعاً، يقودني إلى الاعتقاد بصعوبة التوصل قريباً إلى توافق سياسي واقتصادي وأمني وعسكري مستقر ودائم في سورية عموماً، وفي إدلب خصوصاً، بل على العكس، تبدو صورة المشهد السوري، والإدلبي تحديداً، مقبلة على تصعيد عسكري شبه حتمي في الأسابيع أو الأشهر المقبلة، تصعيد قد لا يعكس صداماً روسياً أو إيرانياً - تركياً مباشراً قد يودي بالتوازن الهش، بقدر ما يعكس صداماً أسدياً - تركياً، كما شهدنا في بداية العام الجاري، صداماً تتحمل الأطراف الدولية الفاعلة مسؤوليته الكاملة قانونياً وسياسياً وجنائياً، وتتحمّل جميعاً مسؤوليته الوطنية، لعجزنا عن تأطير (وتنظيم) الحركة الثورية والإمكانات السورية، بما يحقق أهدافها الوطنية التي انطلقت من أجلها، التي ما زالت؛ أي تحقيق الأهداف الوطنية، طريق خلاص سورية الوحيد من الاستبداد والاحتلال والإجرام اليومي الذي نعيشه.

(كاتب فلسطيني)

سيناريو نظري يتعالى عن الواقع

محمود الريماوي

بعد يوم واحد على تصريحات رئيس الوزراء الأردني، عمر الرزاز، بخصوص فكرة الدولة الإسرائيلية الفلسطينية خياراً قابلاً للتعامل معه إيجاباً، جدّد الملك عبد الله الثاني التزام بلاده بحل الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة عاصمتها القدس الشرقية. وقد قطعت تصريحات العاهل الأردني الطريق على استغلال تصريحات الرزاز، للتشويش على موقف عمّان الرسمي، والذي تم التعبير عنه مبكّراً، مع إعلان صفقة ترامب تنتياهو في يناير/ كانون الثاني الماضي، برفض مشتملات هذه الصفقة. وكانت رئاسة الوزراء الأردنية قد أعادت نشر تصريحات الرزاز لصحيفة الغارديان البريطانية، وورد فيها، بحسب هذه الصيغة، قول الرزاز للصحيفة «أتحدّى أن يوافق أي مسؤول إسرائيلي على حل الدولة الواحدة الديمقراطية»، وقوله «إن أي حل آخر غير حل الدولتين سيدفع المنطقة والعالم إلى حالة من الفوضى». ومن الواجح أن رئيس الحكومة الأردنية تحدّث، في المقاطع المتعلقة بمخاطر الضم، بروح الباحث وذهنية الخبير وسجالية المحلل، بأكثر مما تحدّث بصفته الرسمية. على أن المرء يستبعد هنا أن تشكل فكرة «الدولة الواحدة» بذاتها تحدّياً جدّياً للميمن الإسرائيلي، بمختلف تلاوينه، والمتمتع بقاعدة اجتماعية واسعة، ما فتئت تتنامى وتتسع منذ مطلع الألفية الثالثة على الأقل. فهذا اليمين يؤمن حقاً بدولة واحدة، هي الدولة اليهودية القائمة على أرض إسرائيل من البحر إلى النهر (على كامل أرض فلسطين التاريخية). ومشروع هذا اليمين، كما يعبّر عنه تكتل الليكود، بسط سيادة الاحتلال على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، مسوغاً ذلك باعتبارات دينية وأمنية هامبونية، وبـ«حق تقرير المصير للشعب اليهودي»، مع إبقاء الشعب الرازح تحت الاحتلال في مناطق محاصرة من جميع الجهات، وإنكار مجمل حقوقه، وحتى وجوده الوطني، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. وعليه، هذه الدولة الواحدة قائمة، وما على الجميع سوى الاعتراف بها والتعامل معها.

ولا يثير المشروع النظري، دولة واحدة وديمقراطية، اهتماماً لدى قوى اليوسط واليسار، فهذه القوى تحذّر من إقامة دولة أبارتهايد، في حال تمّ ضم الضفة الغربية، لكن هذه القوى لا تجد في الدولة الواحدة العتيدة مخرجاً أو بديلاً صالحاً، وذلك وفاء منها للفكرة الصهيونية، وترغيب بدلاً من ذلك، في الانفصال عن الفلسطينيين (الانسحاب)، وتمكينهم عبر المفاوضات من إقامة دولة منقوصة السيادة. وبما أن أي مشروع مشترك يحتاج إلى تفاعل بين طرفيه يقوم على توافق مبدئي، فإن واقع الحال يفيد بأن هذا التوافق غير قائم، حيث لا يرى أحد في المجتمع الصهيوني هناك حاجة فعلية للتوجه نحو هذا الخيار، اللهم ربما باستثناء أصوات أكاديمية وإعلامية متناثرة ذات حس نقدي شجاع، بيد أنها لا تمثل إجماعاً حزبية أو اجتماعية أو حتى تياراً ثقافياً يُعتدّ به. وعليه، قد يكون من باب العبث السياسي وفي أجود الأحوال، من قبيل السيناريوهات المستقبلية النظرية التي تنتظر حاملاً موضوعياً لها، غير أنه من الشطط تصوّرها باحتسابها تمثل مشروعاً راهناً، ما دامت لا تجد صدىً لدى الجانب الآخر، المحتكم إلى معطيات الواقع، والحاجات الفعلية الآنية والسياسية في هذه المرحلة، كما يراها ويخطط لها. ومعلوم أن الفكرة قديمة، وقد ردّدتها أطراف يسارية فلسطينية، ثم تبنتها حركة فتح ومنظمة التحرير في أواسط سبعينيات القرن الماضي، من غير أن تحقق اختراقاً يذكر في الجسم الصهيوني.

> المحتوى العنصري التكويني للمشروع الصهيوني يحول دون الانفتاح على أفكار المساواة والنزاهة والسلام

ولنا في تعامل الدولة الإسرائيلية مع المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل عبرة، فالسلطات تقيم هناك فصلاً بين المجتمعين، اليهودي والعربي، ابتداء من المدارس، ومن تغييب أية مناهج حول حقوق أبناء الفلسطينيين في أرضهم، وكونهم جزءاً من شعب تشرّد عن وطنه، وتعمل الدولة العبرية على تهميش هؤلاء على مختلف الصعد، وتمنع عودة النازحين إلى قراهم وبلداتهم التي هجّروا منها، على الرغم من صدور أحكام قضائية، كما تحول دون تطوير بلداتهم ومدنهم وإقامة صناعات ومشاريع اقتصادية حيوية لهؤلاء، كي يبقوا في وضعية التابع غير المنتج، وتضرب صفحاً عن حماية المجتمع من شبكات الإجرام، فإذا كانت إسرائيل تتعامل مع من يحملون جنسيتها على هذا النحو، فهل يُعقل أن تنفتح على إقامة دولة واحدة ديمقراطية ومشتركة، يجد فيها الطرفان ما يلبّي حقوقهم ويشبع هويتهم؟ المحتوى العنصري التكويني للمشروع الصهيوني يحول دون الانفتاح على أفكار المساواة والنزاهة والسلام، أو على الثقة بكفاءة الطرف الآخر وذكائه، بما يجعل من المشروع الصهيوني ونظامه السياسي مشروعاً كولونيالياً إحلالياً، يستعيد أسوأ نماذج هذا الاستعمار، ويضيف إليها مزيداً من الشناعات. وقد أدّى نجاح المشروع الصهيوني في إقامة دولة متطورة، وفي تحدّي المجتمع الدولي، والسعي الدائم إلى تطويعه، وبناء جسور مصالح معه، وصولاً إلى تآكل الرفض العربي الرسمي للدولة العبرية، واحتلالها الأراضي العربية، أدى ذلك إلى ازدهار الاتجاهات الجذرية وسيادتها على المجتمع، مع سيادة أفكار مثل أن المشاريع السلمية القائمة على القرارات الدولية تشكل خطراً وجودياً على هذه الدولة، وأن الطريق نحو المستقبل يشقّه فقط تعاظم القوة العسكرية، بما فيها التصنيع، وتعظيم سلاح الردع.

في ضوء ذلك، يبدو طرح فكرة الدولة الواحدة أقرب إلى الطوباوية السياسية لطرف واحد، هو العربي والفلسطيني، بينما يراها الوعي الصهيوني السائد تضحيةً بالحلم الصهيوني بالسيطرة على كامل أرض فلسطين، ونفي وجود شعبها. أما في ميزان المعادلات السياسية وحركة الواقع، فإن تداول هذه الفكرة يُبهت من مشروع حل الدولتين، ويجعله مجرّد خيار بين خيارات أخرى. لقد تم التعاطي الإسرائيلي مع مشروع الدولة الفلسطينية بطريقة العمل على تجويف هذا المشروع، وسلب أرض هذه الدولة، كي تصبح معلقة في الهواء. وفي حالات أخرى، جرى تصوير الغزو الاستيطاني على أنه لا يخلّ بمشروع إقامة هذه الدولة، كما كان يتحدّث زعماء حزب العمل قبل تقهقر هذا الحزب. وصولاً إلى ادعاء الإدارة الأميركية الحالية أن «صفقة القرن» تتيح إقامة دولة فلسطينية، ولكن في أحضان الاحتلال، وتحت رقابته وصلاحيته ورحمته.

كذلك الأمر، فإنه يسهّل التعاطي مع فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة والتلاعب بها، غطاءً لإدامة الاحتلال، ولتمدّد الدولة الإسرائيلية، وبث أشكال من التدليس بأن تطوير المناطق الفلسطينية وتحسين مستوى الحياة فيها على أمد طويل (بديلاً عن الاستقلال) يفتح الطريق إلى دولة واحدة مزعومة، تكون فيها الغلبة بالطبع لمن غلب. ولا يعني ما تقدّم المصادرة على المستقبل الذي يظل مفتوحاً ويزخر بالممكنات، غير أن فكرة الدولة الواحدة، بصفتها سيناريو نظرياً، لن تجد لها ترجمة على أرض الواقع، بغير تحولات عميقة داخل المجتمع الإسرائيلي، وشرط قيامها أن تنشأ دولة فلسطينية مستقلة أولاً، تضمن الحقوق الجوهرية الأساسية. علماً أن كاتب هذه الكلمات يؤمن بأن إقامة شكل اتحادي أو وحدوي مع الأردن خيار استراتيجي لا غنى عنه، تُمليه حقائق الجغرافيا ووقائع التاريخ والحاجات المستقبلية، وهو ما يستحق التطلع إليه، والسعي من أجله، قبل أي توجّه آخر.

(كاتب من الأردن)

يبدو طرح الدولة الواحدة أقرب إلى الطوباوية (كريس ماكغريث/Getty)

كاريكاتير فهد

ماذا يريد قيس سعيّد؟

محمد احمد القابسي

أمام تداعيات الأزمة السياسية التي يعيشها التونسيون اليوم، ويجمع متابعون على أنها الأسوأ منذ الاستقلال (1956)، يمكن اعتبار أن ما صدر عن رئيس الجمهورية، قيس سعيّد، الاثنين 20 يوليو/تموز الجاري، خلال استقباله رئيس مجلس نواب الشعب راشد الغنوشي ونائبيه، يؤكّد أن الخطر عدوان، ولا نجد أصلاً للمقارنة بين ما يمتلك حريته في الاختيار والمسؤولية عن ذلك والمخلوق المرعوب الذي أنتجته الأنظمة القمعية الدموية.

لا أفهم دلالات هذا التربّص بالديمقراطية من نفر من الإعلاميين أو أشباه المثقفين الذين ينتظرون بفارغ الصبر أي زلّة تمرّ بها التجربة الاستثنائية التونسية في العالم العربي. لماذا لا ينظر إلى الجهة المقابلة؛ أي السلطوية وما أنتجته في كل الدول العربية اليوم؟ إذا كانت هناك عثرة في طريق التجربة التونسية، فما هي حال تلك الأنظمة، وإلى ماذا وصلت؟

الملايين المشرّدة من الشعوب العربية التي أصبحت تفضّل الموت في البحر على البقاء تحت رحمة الجلّاد، عشرات آلاف من المثقفين والأطباء والطلاب والمهندسين في السجون والمعتقلات؟ ملايين العاطلين عن العمل من الشباب العربي؟ تزاوج الفساد مع السلطة؟ حالة عدم اليقين وعدم الأمان التي تعشعش في داخل كل واحد منّا؟ آلاف الشباب العرب الذين هربوا إلى أيديولوجيا «داعش» بعد انسداد الأفق السياسي؟ فشل التعليم والتنمية والأزمات المركبة؟ ما هو أسوأ من ذلك: حالة الإحباط واليأس والشعور العام بالاغتراب؟ معدلات البطالة غير المسبوقة؟ ارتفاع نسبة الانتحار؟

يؤكّد دائماً بعض أصدقائنا المثقفين أهمية الثقافة السياسية ودورها في عدم إقبال الشباب على الأحزاب، ولا ينكر الجانب الثقافي إلا أعمش. ولكن كيف يمكن تغيير هذه الثقافة؟ أليس بإخراج الناس من حالة الرعب والخوف من الانخراط في العمل السياسي؟ أليست الحالة المفرغة التي ما نزال نسير عليها منذ عقود، عربياً، هي أنّ البديل عن اللاعب السياسي العقلاني هو العمل تحت الأرض؟ والفكر الراديكالي والمتطرّف؟ ألم ندرك بعد أنّ الداعشية هي ابن شرعي للأنظمة السلطوية العربية؟

إلى متى ندفن رؤوسنا في الرمال؟ وندّعي أنّ بديل «الفزّاعة الإسلامية» هي الأنظمة الأمنية القمعية؟ أليست هذه الذريعة هي التي أتت بالعسكر ليحكموا الدول العربية؟ ماذا حلّ بمن هلّل لهم ورحّب بهم من المثقفين الذين نعرفهم؟ ألم يكونوا أول من دفع الثمن لاحقاً؟ فإذا كانت الديمقراطية قفزة في المجهول، فما هو تعريف السلطوية، إذاً؟ إنّها قفزة في مصير معلوم مرعب مجرّب.

المصوتون لرئيس الجمهورية في الدور الثاني من انتخابات أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وهم 72% من الناخبين، ما جعل حكومته قابلة للانفجار، تشوبها تناقضات عديدة، عطلت أعمالها، وأفرزت ضعفا برلمانيا لها، سزع عدم استقرارها، ما عطل الشروع الفعلي في تحقيق برامج الانتظارات الشعبية التي أعلن عنها رئيس الحكومة نفسه في خطاب منح الثقة، وقد ظلت برامجها حبرا على ورق، بل كانت نتائجها، على عكس المتوقع، سياسات تقشفية، ورفعا مشطا في الضرائب، وارتفاعا غير معهود في كلفة المعيشة، وعجزا واضحا في تنفيذ خطة الإنقاذ الاقتصادي والإصلاحات الكبرى، وذلك بشهادة تقرير البنك الدولي الذي لاحظ أن عدم الإسناد السياسي القوي للحكومة كان سببا في تعطل الإصلاحات الكبرى والإرباك الاجتماعي وارتفاع نسبة الفقر والمعطلين عن العمل. ولا يستبعد متابعون أن تلك اللقاءات الدورية بين رئيسي الجمهورية والحكومة كانت تدار بسرديات نظرية عامة، يُكتفى فيها بتذكير رئيس الجمهورية الشخصية الأقدر التي اختارها بضرورة احترام فصول الدستور، والعمل على تلبية احتياجات الشرائح المعوزة من الشعب، وذلك كله في غياب المتابعات الدقيقة والواقعية لسير عمل الحكومة. وتجمع الأحزاب والنخب المدنية والفكرية على أن الأزمة تزداد اليوم، بجنوح رئيس الجمهورية، مرّة أخرى، في اختيار رئيس الحكومة الجديدة، إلى المغالبة والتصلب في اعتماد الصلاحيات الدستورية، وقد كان التشدّد الذي أبداه في أحقيته في الاختيار وفقا لهواه سببا في فرض إلياس الفخفاخ رئيسا للحكومة، على الرغم من انتقادات كثيرة من أغلب الأحزاب، باعتبار أن الرجل لا وزن سياسيا له، ولم يحقق، وحزبه (التكتل من أجل الديمقراطية والحريات) شيئا في الانتخابات التشريعية والرئاسية. ويقول هؤلاء إن الانتخابات في الأنظمة الديمقراطية وضعت أساسا لكي يمارس الشعب عبرها رأيه واختياراته في من يحكم، ولكن سعيد يستفرد بتحمّل المسؤولية كاملة وحده ووقف في صف مقابل الجميع».

> كانت كلفة اختيار الفخفاخ رئيساً للحكومة باهظة الثمن على جميع المستويات

جاء تهديد قيس سعيد بالصواريخ المنتصبة على منصات إطلاقها، من دون الإفصاح عن الآليات الدستورية المخوّلة له، في لقائه الغنوشي، مشفّرا، لكن القراءات الدستورية ترى أن رئيس الجمهورية قد يلجأ إلى الفصل 80 من الدستور، والذي يمكّنه، في حال «هناك خطر داهم مهدد لأمن البلاد يسفر عن تعطل السير العادي لدوالیب الدولة.»، وقد اعتبرت أستاذة القانون الدستوري، سلسبيل القليبي، أن هذا اللجوء مسألة خطيرة جدا. ويخول الفصل هذا في الدستور لرئيس الجمهورية التدخل في مجال المشرّع، وفي اختصاصات رئيس الحكومة، واتخاذ جميع التدابير، مهما كانت طبيعتها، بما في ذلك تعليق العمل بمبدأ «الفصل بين السلطة»، ما يعني وضع كل السلطات بيد رئيس الدولة، أي في وسعه اتخاذ إجراءات استثنائية، كما فعل في حظر التجوّل إبّان بدء جائحة كورونا، ما سيؤدي إلى تعطيل مؤسسات الدولة، بما فيها مجلس نواب الشعب، واللجوء إلى القضاء العسكري والقوات العسكرية، وليس القوات الأمنية بصفته القائد العام للقوات المسلحة، فيصبح الجيش هو من يطبق النظام في كل الأماكن.

أفعى لا تغيّر جلدها

ميشيل كيلو

إبّان احتلال لبنان عام 1976، احتل شبان فلسطينيون فندق سميراميس في دمشق. بعد قليل، وصل حافظ الأسد إلى المكان. عندما سأل اللواء، ناجي جميل عن الوضع، أخبره أنهم طالبوا بإطلاق سراح معتقلين فلسطينيين في السجون السورية، وتعهدوا ألا يلحقوا أذى بمن احتجزوهم، فقال له بغضب: لو طلبوا عشر ليرات سورية مقابل إطلاق رهائنهم لما أعطيتها لهم، وأمره بالهجوم على الفندق. بعد انتهاء العملية بقتل الشبان الأربعة وعشرات السياح، ظل مدير الفندق يتساءل طوال أشهر، وهو يضرب كفًا بكفّ: أين ذهبت الملاحف والشراشف وأغطية الأسرّة وبرادي النوافذ وكراسي الغرف وطاولاتها، وموجودات نزلائه، إذا كان الإرهابيون قد غادروه جثثا هامدة؟

بنى الأسد الأب نظامه على مبدأ أمر ابنه بأن يتمسّك به في جميع الظروف، رفض كل ما طلبه خصوم النظام ونقّاده السوريون، والمحافظة على النظام ضد أي تغيير مهما كان نافعا، وسحق المطالبين به، كائنا من كانوا. ورؤية أي أمر انطلاقا من كمال الأمر القائم، والحذر من التنازلات، وخصوصا الصغيرة والجزئية منها، التي يؤدّي قبولها إلى انهيار النظام، كما ينهار بناءٌ كبير انتزعت حصاة صغيرة من أحد جدرانه. وقد عبر «الولد» عن التزامه بـ«حكمة» أبيه، وأخذ يكرّر جملةً، في أحاديثه مع مستشارية المقرّبين، ملخصها: «هادا شعب حقير، إذا مسّكته إصبعتك الصغيرة بيصير بدو إيدك كلها، وما له شغله إلا ينق، وما بيستاهل ينرد عليه بغير الصرمايه».

وكان الأسد قد أخبر، أخيرا، أحدهم أنه سيُخرج الروس من سورية بالصرمايا التي فهم محدّثه أنه يعني «جمهورية إيران الإسلامية» التي كشف أمين سر «مجلس الشعب»، خالد العبود، عن ضلوعها في خطة لإسقاط بوتين. وذكّر الكاتب الروسي، من أصل فلسطيني/ سوري، رامي الشاعر، الذي انتقد النظام الأسدي، بأن هذا استقدم إيران إلى سورية استباقًا لمعركته مع روسيا، التي استقوى بها على الأميركيين، وستنتهي مهمتها بخروجهم من «القُطر المقاوم»، وأن من الأفضل لموسكو قبول نظامه في الصيغة التي ورثها الولد عن أبيه، والتسليم بأنه رئيسٌ لا بديل له لنظام هو أكمل النظم، وأن مطالبتهم بتغييره أو بإصلاحه يعادل انضمامهم إلى المؤامرة الكونية عليه، ومواجهتهم بالحرس الثوري الإيراني، «صرمايته» المتربصة بهم، والقادرة على ردعهم وإخراجهم من عرين الصمود والتصدّي.

وكان وزير الخارجية الروسي، لافروف قد تبنّى، لشدة ذكائه، نهجا أدّى إلى تلاشي خيارات موسكو السياسية، بقدر ما تعاظم انخراطها العسكري في سورية، فلا عجب أن يواجه اليوم أحد خيارين: إعادة النظر في علاقاته مع شريكيه، الإيراني والسوري، وفي موقفه من تطبيق قرار مجلس الأمن 2254، أو فشل خطة بوتين للانفراد بسورية، وتحويلها إلى قاعدةٍ يستعيد ما كان للسوفيات من حضور ونفوذ في الدول العربية بواسطتها، وتبدّد أوهامه حول ما لمشروعه السوري من أولويةٍ، بالمقارنة مع المشروع الإيراني، بالنسبة للأسد أيضا، وحول دوره مورّع أنصبة الغنيمة السورية وحصصها بعد الحرب، والذي يتبيّن اليوم أنه لم يعد دورا يرى الآخرون أنفسهم بدلالته، وأن سيد موسكو لا يستطيع تحقيق أهدافه بوجود منافسه الإيراني في دمشق، وانحياز بشار الأسد إليه، بما أورثه أبوه له من وفاءٍ يجعل من المحتمل أن يردّ على رغبة موسكو في تطبيق القرارات الدولية، بمطالبتها بقصر دور جيشها على المجال الاستشاري وحده، وخفض عدده وسلاحه، ومرابطة قواتٍ أسدية في قواعده، تحاشيا للمشكلات التي قد تترتب على انتشاره في سورية مع العرب وواشنطن، واحتراما لسيادة سورية. لهذه الأسباب، قيل إن بوتين نقل المسألة السورية إلى وزير الدفاع، في إقرارٍ آخر بالفشل، فالدول تكل الحروب إلى الجنرالات والحلول السياسية إلى الدبلوماسيين، لا العكس.

دخل الكرملين سورية ليفوز بها ويقرر مصيرها. ما أعظم المسافة بين أوهامه والواقع.

تابع وزعيم: التماهي المدمّر

بيار عقيقي

لا سبيل لفهم حقيقة التناقضات لدى الأفراد والمجتمعات سوى حين يتم استخدام مبدأين متضادين في سياق واحد. الأول قول أو تصرّف أو سلوكٌ يندرج في إطار «أنا أكثر معرفة منك وأنت لا تفهم بقدري». ويتبنحصر الثاني في عبارة «الزعيم يفهم أكثر منا وهو يدرك مصلحتنا أكثر منا». وغالباً ما يكون معتنق المبدأين طرفاً واحداً، تبدو شخصيته متعلقةً حصراً بزعيم، سواء كان قائد قبيلة أو رئيس حزبٍ أو أمير حربٍ. وهو تعلّق يُذ

في الاختلاف بين السعودية وتركيا

محمود الوهب

تحاول المقالة أن تستعرض أهم نقاط الخلاف القائم بين المملكة السعودية وتركيا، والذي لا يزال يتفاقم ويتعمق، ليغدو محوراً بديلاً عن الصراع الرئيس الذي تعيشه المنطقة منذ سبعين عاماً، بوجود «إسرائيل» التي استحوذت على فلسطين والجولان، وتعمل على ضم أراض جديدة، ما يشكل تعقيداً إضافيا للقضية الفلسطينية، فما الغاية من صنع محاور جديدة، وهل من مبرّرات موضوعية، أم أنها دوافع ذاتية يؤكدها ما يلي: أولاً: ما يبدو واضحاً أن معظم الحكام العرب مهزومون أمام حضارة اليوم. حضارة التكنولوجيا الرفيعة، والتنمية الشاملة. لكنهم مشغولون بالعداوات، وخصوصا مع الجوار، يلهثون خلف الأنصار والمحاور المتناحرة في وقتٍ هم بحاجةٍ فيه إلى التصالح مع ذواتهم وشعوبهم والعالم، مقدمةً ضرورية لتقوية بلدانهم وإنهاضها، لكنك تراهم في حال غياب العدو أو العجز أمامه، يسعون نحو عداواتٍ جديدةٍ متوهمة، أمرا ملازما لاستمرار الحكم والحاكم، وإلا فمن أين للحاكم مشجب يعلق عليه نواقصه، وأسباب تخلف بلاده. وكيف يظهر بطلاً أمام شعبه، يدافع عن سيادة الدولة واستقلالها.

ثانياً: كانت إسرائيل، إلى وقت قريب، العدو الفعلي للعرب أجمعين. ولكن بعض الحكام العرب، أو أغلبهم، قد انتبهوا، بعد مرور نحو سبعين سنة على قرار تقسيم فلسطين، إلى انكشاف عوراتهم، وبيان سوءاتهم، تجاه ذلك العدو على غير صعيد، فكان أن خرجوا بنغمةٍ جديدة مفادها بأن إسرائيل ليست عدواً، بل ثمّة قرابة بينها وبين العرب تمتد عميقاً في التاريخ، (بحسب إعلاميين سعوديين أخيرا). وهكذا أخذوا ينشئون جسوراً فيما بينهم، مرئية تارة ومخفية تارة أخرى. ولكن فراغاً في وجود العدو الذي لا يمكن العيش بدونه قد حصل، ولا بد من ملئه، فهو فراغٌ لا تفرضه الضرورة المشار إليها فحسب، بل لابد منه للتغطية على تلك الجسور التي أخذت تُقام، وهكذا وجدت مصر والسعودية والإمارات أن العدو موجود. إنه تركيا الدولة الإسلامية الناهضة حديثاً، والنامية سياسياً واجتماعياً، بفضل ما دأبت عليه من علمانيةٍ وديمقراطيةٍ ساهمتا في ذلك النهوض، ولا يزال الأفق أمامها واسعاً.

ثالثاً: ثمّة من يرى أن تركيا تؤيد جماعة الإخوان المسلمين، بينما تقف السعودية ضدهم..! كم تثير هذه المقولة الدهشة والاستغراب، إن لم أقل السخرية. وكأن المملكة دولة علمانية، تقودها أحزاب سياسية تمثل الشعب السعودي، وتستند إلى قوانين وضَعَها برلمان منتخب، بإشراف سلطة قضائية مستقلة، وكأنها أيضاً ترعى الحرّيات الدينية، وأن فتاوى مفتيها تأخذ إعلان حقوق الإنسان معياراً لدى كل قضية اجتماعية، وخصوصا ما يهم المرأة والطفل وعموم العلاقات الاجتماعية. أما سورية فبعد حكم «علماني» دام خمسين عاماً، اكتشفت أن نصف شعبها إخوان إرهابيون، فصدرت منهم نحو خمسة ملايين إلى تركيا تحقيقاً لـ «التجانس» في البلدين.

رابعاً: تقوم المملكة بإصلاحات اجتماعية وإدارية تقوم بها المملكة، لتنفي عنها سمة التخلف التي يشعر به المواطن السعودي قبل غيره، لكن تلك الإصلاحات، مع كل أسف، لا تتعدّى دهان الأطر الخارجية فوق بناء متهالك، يعود إلى عصور استهلكها الزمن. يتطلب الإصلاح الفعلي هزّات عميقة لجذور تلك الدولة العميقة في السعودية، فهي، وبغض النظر عن الشكل، أقرب إلى الدولة السورية الأسدية التي أسسها حافظ الأسد له ولعائلته، وحكمها مستند إلى جيش رتّبه على مزاجه، ومد له حبلاً للفساد ظل زمامه بيده، إضافة إلى استغلال نسيجها السكاني المتعدد، وقد فصّل دستوراً على حجمه..! فما بالك بدستور المملكة الذي لا يتضمن كلمة وطن أو شعب أو سلطة تشريعية منتخبة، بل ثمّة مجلس شورى يعينه ملك مطلق، هو مرجع كل السلطات.

خامساً: إذا كان الأمر يتعلق بالإخوان المسلمين فأول من احتضنهم ومنحهم العالمية هي المملكة السعودية، منذ ستينيات القرن الماضي. وإذا كان الأمر يتعلق بالتطرّف الديني، فالمملكة من أكثر الدول دعماً لأشد الإسلاميين تطرّفاً، إذ أنفقت عليهم مئات مليارات الدولارات، بحسب بعض الدراسات. ويشير الواقع إلى أكثر من ذلك بكثير، فهي التي احتضنت «الإخوان» لدى صراعهم في مصر مع جمال عبد الناصر، وقد فعلت الأمر نفسه لدى صراعهم في سورية مع حافظ الأسد أواخر سبعينيات القرن الماضي وأوائل ثمانينياته، وهي أول من استجاب للدعوة الأميركية للمساهمة بتشكيل تنظيم القاعدة، تحت يافطة محاربة الشيوعية، وقد ساندتها في هذا المجال إيران التي عملت على تخريب عدة دول عربية اليوم، فأخرجتها من ميزان قوى المنطقة، لا بل ساهمت في تجويع أهلها.

> العداوات لا تجلب إلا الخراب والدمار، وعصرنا الذي نعيشه هو أفول عهود الدكتاتوريات وانطفاء ألوان الاستبداد

وتشهد تلك البلدان اليوم حركات شعبية واسعة، تطالب باستعادة دولها المختطفة.

سادساً: إذا كان بعضهم يصف الرئيس التركي، أردوغان، بالشعبوية، فهو لم يأت إلى الحكم بالخطابات، والوعود الخلّبية، أو بالرشى والتآمر على أقرب المقربين له، وإنما بعمله ومنجزاته التي لبّت مطالب الشعب، من خلال ترؤسه بلدية إسطنبول التي تشكل ربع سكان تركيا، وكانت مشكلاتها قد أعيت من سبقه. وحين ارتقى رئاسة مجلس الوزراء امتد نشاطه، ليشمل كامل تركيا، وليكمل ما بناه السلف لإيصال تركيا إلى ما تطمح إليه من أمجاد، فأنشأ علاقات دولية متوازنة، وخصَّ البلاد العربية بميزة ذوي القربى، بمن فيهم سورية وليبيا والمملكة بالذات. وحين يقصِّر السياسي التركي، فثمة شعب ومعارضة وقوانين، فلا قتل ولا عزل ولا تخلُّص من مخالفيه الرأي.

سابعاً وأخيراً: العداوات لا تجلب إلا الخراب والدمار، والعصر الذي نعيشه هو عصر أفول عهود الدكتاتوريات وانطفاء ألوان الاستبداد، وارتقاء سلالم الديمقراطية، والعلمانية، والثقة بالإنسان، لا بالحكام، وانتهاج العلم سبيلاً لبناء الدول. ولا أدلّ على ذلك خير من قول رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد «عندما أردنا الصلاة توجهنا صوب مكة. وعندما أردنا بناء البلاد توجهنا نحو اليابان».

(كاتب سوري)

لا يحتاج السودان آية الله خلخالي

جمال محمد إبراهيم

(1)

كسبت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ببلدانها التي تكاد أن تبلغ العشرين، توصيفاً واضحاً بعد 2011، العام الذي شهد انتفاضات شعبية في بلدان عربية، فصار تعبير «الربيع العربي» متداولا في المراجع السياسية الدولية، غير أن هذا الإقليم الذي يصل إلى المغرب غربا والسودان جنوبا والعراق شرقا لا يرى إيران جزءا منه. بين هذه البلدان قربى جغرافية، وأكثرها يدين بالإسلام. تلك القواسم المشتركة تجمع ولا تفرّق، أما إيران فلا يراها العرب جزءا من إقليمهم. وذلك جدال قد يطول.

(2)

يرى صاحب هذه السطور ثورة الإيرانيين عام 1979، والتي أسقطت نظام الطاغية رضا بهلوي، هي البداية الأولى للانتفاضات الشعبية العارمة التي انطلقت في شرقي الشرق الأوسط، ثم توالت لتشمل، بعد ثلاثين عاماً، الأنظمة الاستبدادية في مصر وتونس وليبيا والسودان والجزائر. أما كان الأحرى بالثورة الإيرانية أن تحمل توصيف «الربيع الشرق أوسطي» الأول؟

انتفاضة السودانيين في ديسمبر/ كانون الأول من عام 2018 هي الأكثر شبهاً بثورة الإيرانيين قبل ثلاثين عاماً. لم يخطر ببال أحد المحللين السياسيين، وقتها، أن يصف الثورة في إيران بأنها موسم ربيع سياسي جديد في المنطقة. ولربّما يجادلنا مُحلل حالم بأن الثورة الفرنسية، قبل أكثر من 230 عاما، هي أول موسم ربيع للشعوب المقهورة في العالم، ولا مراء في ذلك.

(3)

لعلّي أتراجع قليلاً عن توصيف ما وقع في إيران بأنه «ربيع سياسي»، لكون ذلك الحراك الإيراني اتصف بحراكٍ دموي صارخ، ولازمته تصفيات وإعدامات، فاقت ما وقع في الثورة الفرنسية ومقاصلها الشهيرة. لم يتوقف قاضي الثورة، مثل رجالها القساة، آية الله صادق خلخالي، عن إصدار أحكام الإعدام على آلاف من أتباع نظام الشاه رضا بهلوي، بعد محاكماتٍ وجيزة أكسبته لقب «جزّار الثورة»، إلا بعد أن لحقته علّة في بدنه وعقله أقعدته في سرير المرض أكثر من عشرة أعوام توفي بعدها.

(4)

لو كان نظام عمر البشير في السودان قد ماثل، في أوجهٍ كثيرة، نظام شاه إيران وممارسات زبانيته في جهاز المخابرات والأمن القومي (السافاك) والمؤسسات الأمنية الأخرى، خصوصا في سجن إيفين الشهير، وقسوة رجاله الذين برعوا في تأديب الشعب الإيراني وكسر إرادته، فإن للسودان إرثا قريبا في التعامل مع الأنظمة الاستبدادية والحكام الطغاة، ولكن يبعده تماما عن الأنموذج الإيراني الذي نعرف. مع أن نظامين عسكريين حكما السودان سنوات طويلة، إلا أن انتفاضة السودانيين لإسقاطهما لم تفتح أبواباً للانتقام، إبعاداً مجحفاً أوسجناً قاسياً أوإعداماً إيجازياً لعناصر ذينك النظامين. بعد نحو شهرين من إسقاط نظامه في 1962، صار الفريق إبراهيم عبود مواطناً عادياً، وجاء يتسوّق في المدينة، فتلقّاه بعض المتحمسين، وهللوا له وهتفوا: «لقد أضعناك وضعنا بعدك، يا عبّود..»، فتأمل رقة شعبٍ تجاه من حسبوه ظالما وأسقطوه.

(5)

ولكن تسامحاً كالذي قابل به السودانيون رئيس بلادهم السابق، الفريق عبود، في أسواق الخرطوم عام 1964، لن يكون مناسباً لمعاملة المستبد الذي أسقط السودانيون نظامه، وأجبروه على التنحّي في إبريل/ نيسان من عام 2019. جيء بالبشير من سجنه إلى المحكمة، لمحاسبته على بعض جرائمه ومفاسده، وبدا كأنه يتصوّر، في أحلام يقظته، أنه سيعود رئيساً، فأعلن بملءِ الفم رفضه ارتداء لباس السجناء. والضابط المكلف بمرافقته إلى المحكمة، ومن رهبة الموقف، رفع له التحية العسكرية، مُردّداً: «تفضل يا سيادة الرئيس إلى المحكمة» (!). ما الذي ميّز السودانيين عن بعض الشعوب الأخرى التي أنزلت العقوبات القصوى، ومن دون رحمة، بطغاتها ومعذّبيها في الأرض؟ سافر الشاه رضا بهلوي، ولم تقبل به دولةٌ لاستقبال طائرته، وهو يعاني من السرطان. أعطاه حلفاؤه السابقون ظهورهم. وفي بوخارست، انقضّ الثوار الرومانيون وعسكرهم على رئيس البلاد الطاغية الشيوعي، نيكولاي شاوشيسكو، وأوقفوه في ساحةٍ عامة، وأعدموه رمياً بالرصاص، هو وزوجه. حكم رومانيا نحو 24 عاما، ثم مضى إلى مزبلة التاريخ غير مبكيٍّ عليه، وارتفعت رومانيا من ركام سنواته، ولكنهم في رومانيا لم يسموا ثورتهم «ربيع بوخارست».

> قيمة التسامح عند السودانيين تجعل البشير يتدلّل على سجّانيه ويتمرّد عليهم

(6)

تمنّى سودانيون لو أن بعض قضاتهم في مثل قسوة قاضي الثورة الإيرانية، آية الله صادق خلخالي، أو مثل حزم قضاة رومانيا العسكريين الذين حاكموا شاوشيسكو وزوجه خلال ساعة واحدة وأعدموهما. ولكن ها هي قيمة التسامح عند السودانيين تجعل عمر البشير يتدلّل على سجّانيه ويتمرّد عليهم، ويصرّ على التزيّي بمثل ما كان يرتدي في أيامه رئيساً، من جلابيب وعمائم باذخة، وعصيّ كان يتراقص بها على أيامه حاكماً مستبدا. تظل الأماني محض تمنيات، ولكن غلبة التسامح عند السودانيين لن تُخرج من بينهم قاضيا مثل خلخالي.

(7)

حين نرى التذبذب في معاقبة المُسيء بين الشدّة واللين، ووضع الأشياء في غير أمكنتها، نستذكر بيت المتنبي: وضع النَدَى في موضع السيفِ بالعُلا/ مُضرّ كوضع السيفِ في موضعِ النّدَى. ليت السودانيينَ الذين استبدّ بهمَ البشير، وطغى ثلاثين عاما حسوما، يتذكّرون آثامه ومفاسده، فهو قطعاً لا يستحق معاملة السودانيين في عام 1964 لرئيسهم الفريق عبود. وفي المقابل، ليس بالضرورة أن يكون قضاته من شاكلة جزّار الثورة الإيرانية، آية الله خلخالي.

(كاتب وسفير سوداني سابق)

هذه الوعود الدولية بالمساعدات في العراق

ولاء سعيد السامرائي

تشكلت حكومة مصطفى الكاظمي في العراق بصعوبة، بسبب ارتباك المشهد السياسي لحكومة المنطقة الخضراء الذي نتج عن ثورة تشرين، حيث أسقط ثوار العراق حكومة عادل عبد المهدي، فيما لم يتمكن المكلف بعده محمد علاوي من تشكيل حكومته، على الرغم من كل المحاولات التي بذلت لتسويقه. وقد عوّدنا المشهد السياسي العراقي أن كل حكومة تتشكل ترافقها حملة تجميلية واسعة، لتسويقها للشعب العراقي، مرة بموضوع مكافحة الفساد، والقيام بالإصلاحات الضرورية، كما في حكومة حيدر العبادي، وأخرى بموضوع الحكومة الإلكترونية الحديثة مع حكومة عادل عبد المهدي الذي صوّره الإعلام بقمة الكفاءة، والتمكّن في المجال الاقتصادي، والاعتماد على طاقات الشباب، وتحديث الدولة العراقية وإداراتها، كما في الدول المتقدمة. ورافقت هذه الحملات أيضا جملة من الوعود، منها المساعدات الأوروبية والأميركية، ومنها الانفتاح على المحيط العربي، وخصوصاً السعودية ومجلس التعاون الخليجي، وروّجت القنوات التلفزيونية مشاريع ضخمة، واستثمارات واسعة تعتزم هذه الدول القيام بها في العراق. وأكثر ما تم ترويجه في حكومة عبد المهدي بناء السعودية ملعباً بملياري دولار. وعدنا نسمع الوعود نفسها مع حكومة الكاظمي، حيث تعهدت فرنسا باستثمار ملياري يورو لإعادة بناء مدينة الموصل التي دمّرها جيشها، لتدخل إليها المليشيات الولائية، وتستولي على كل ما فيها، وتفرض سطوتها وخاواتها وابتزازها للمواطنين، كما قبل إدخال مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بل أكثر. وتعهدت الولايات المتحدة بتركيز الاهتمام مستقبلاً على الجانب الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي، وحاجات العراق في هذه المجالات، ودعمت ربط العراق بالمنظومة الكهربائية مع دول الخليج، لتوفير الكهرباء المفقودة في العراق عمداً منذ 17 عاماً. وكذلك هي السعودية التي سيزورها مصطفى الكاظمي، والتي لم تتخل يوماً عن دعم حكومات الاحتلال منذ البداية، على الرغم من اللاءات الإيرانية لأي دور لها، وأي تبادل تجاري تعتبره مجالها الحيوي وجيبها لحلب العراق واقتصاده.

بدأت فترة رئاسة حيدر العبادي الحكومة وانتهت، ولم ير الشعب العراقي إصلاحاً يذكر، ولا فساداً تمت محاربته، أو على الأقل الحد منه، بل كانت السنوات التي قضاها استكمالاً لنهج الحرب، وإبادة الشعب العراقي (وإخضاعه) مع حكومة نوري المالكي. واستكملت بإدخال «داعش» الموصل، لتدميرها والسيطرة عليها وتهجير الملايين من سكّانها في فترة تلك الحكومة. كما تم تأسيس الحشد الشعبي الذي أفتى به المرجع آية الله السيستاني، ليستخدمه رئيس فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، المغتال قاسم سليماني، نواة لمليشيات تتبع، بشكل أكثر تنظيماً، الحرس الإيراني، تمهيداً لإخضاع العراق بالكامل لإيران. وقد كان هذا الأمر المتعلق بالمليشيات من أهم ما حاول عبد المهدي الاهتمام به، حال تسلمه الحكومة، على عكس وعوده التي بشرت بتصدّيه للفساد وملفاته الواحد والأربعين، ملف يشمل كل الوزارات، والتي ربما أضاعها في الأيام التالية في حدائق المنطقة الخضراء، ليتفرّغ لما «يهم» الشعب العراقي، وهي المليشيات الولائية التي أولاها اهتماماً أكبر من الشعب والجيش العراقي، وهو لم يكمل حتى تشكيل حكومته! بل لم ير الشعب العراقي أياً من وعود المساعدات الكثيرة الدولية والعربية تتحقق، ولا حتى جزءاً يسير منها. وطوى عادل عبد المهدي هذه «المساعدات» والاستثمارات، طاعة للولي الفقيه، وتوجه إلى الصين، استئناساً برأي الأخير لتوقيع تفاهماتٍ، كان سلفه، وبتوجيه من المصدر نفسه، قد حاول عقدها، وبقيت نائمة في الجرارات، لم تر النور، على الرغم من كل الأزمات. وقد تأكد للشعب العراقي أن الخزينة العراقية هي للفاسدين أولاً قبل العراقيين، كما أن اقتصاد العراق وتجارته غير مسموح التلاعب بهما ومسهما، لأنها خطوط إيرانية حمراء. وقد ثبت بالوقائع أن هذه الوعود الإعلامية وحملات العلاقات العامة الكلامية ليست إلا محاولات لإنقاذ أصحاب العملية السياسية وتسويقهم. أما إعادة الولايات المتحدة صياغة وجودها في العراق، بحجة تقديم المساعدة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي، وزيارة وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، العراق، فإنما لمحاولة إنقاذ العملية السياسية المهترئة، وليس فقط دعم رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي.

> الدول التي تعد بالمساعدات تقف بالضد من ساحات التحرير ومن مطالب الشعب العراقي بالحرية

ليس العراق بلدا فقيراً، لكي تُقدّم له المساعدات، بل له ميزانيات ضخمة منهوبة من الفاسدين، وثرواته، من دول الاحتلال كلها التي تهرول بإعلان المساعدات والاستثمارات، وهي تنهش العراق منذ 17 عاما، ولن تبني العراق فيما هي معاول تدميره والانقضاض عليه، دولة وشعباً. وكل همها إنقاذ واجهتها السياسية وعمليتها الفاسدة الموكلة للأحزاب التي جاءت معها، والمليشيات الولائية التي تكره العراق مستقلاً، بعيداً عن استعباد إيران. لم تعد العملية السياسية، وبرلمانها المنتخب بأقل من 20%، وهتف «نعم نعم سليماني» متآكلة فقط، بل حتى وعود دول الاحتلال نفسها التي لن تتمكن إطلاقاً، مهما فعلت، من إنقاذ العملية السياسية التي أخذت كل مداياتها في الكذب والخداع والتزييف والفساد، وخصوصاً في تدمير العراق وتفتيت نسيج شعبه، وتسليمه إلى الأجنبي، وتهجير أهله بالملايين، ووضع الآلاف منهم في السجون وتغييب آلاف واختطاف الشباب وقتلهم في ساحات التحرير. كانت كل هذه الأساليب مجدية نوعاً ما قبل ثورة تشرين، لكنها فقدت كل تأثير يذكر، ولم تعد قادرة على الإقناع.

(كاتبة عراقية في باريس)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الراي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads